SCEN-MENA

التقرير السنوي الثاني
لشبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني
في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

2025

صوت الجيل الثالث

لحركة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني

بالشرق الاوسط وشمال افريقيا

International Year of Cooperatives
2025
Cooperatives Build a Better World

The Social And Cooperative Economy Network in the Middle East and North Africa

محرر:
نور حسني
رمزي العموري
زياد خالد

تاريخ : ديسمبر 2025
تنفيذ بالشراكة مع
MENA-SCEN ، تعاون -مصر

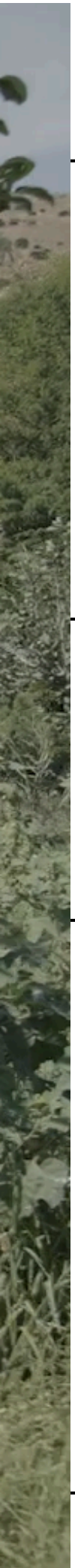

المحتوى

1 كلمة رئيس شبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني

5 من جذور النشأة إلى ضرورة التطوير لفهم مسار الاقتصاد الاجتماعية والتعاوني وحاجته لأدوات جديدة

المحور الأول: المعرفة والتطوير – دراسة الممارسات الفضلى

7 دراسة الممارسات الفضلى للاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في أربع بلدان (مصر - تونس- المغرب - ولبنان)

8 ورشة مراجعة مخرجات دراسة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في أربع بلدان (مصر- تونس - المغرب - لبنان)

9 أهم نتائج الدراسة

12 الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني بين الأزمة والابتكار

13 دليل الممارسات الفضلى للاقتصاد الاجتماعي والتعاوني

14 ورشة العمل الإقليمية بعنوان: (دور الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في دعم التنمية المستدامة)

المحور الثاني :التجربة العملية – نموذج التمويل والادخار التعاوني

17 التمويل التعاوني كآلية لفك الأرتباط مع الاستغلال الرأسمالي

18 صندوق التمويل والإدخار التعاوني - شبكة أمان تعاونية

19 من التبعية إلى السيادة وبناء اقتصاد يقاوم التغير المناخي

20 ورشة إعداد مدربين على نموذج صندوق التمويل والإدخار التعاوني

حضور فاعل لجيلٍ ثالث يبني جسور التعاون الإقليمي

23 شاركت SCEN-MENA في الحوار الاستراتيجي حول تنمية التعاونيات من أجل التحول في النظم الريفية والزراعية والغذائية في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا FAO

24 المؤتمر الثاني لشبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في الشرق الاوسط وشما ل أفريقيا 2025

27 الجلسة الأولى: الممارسات الفضلى للاقتصاد الاجتماعي والتعاوني

28 الجلسة الثانية: فجاءت بعنوان نحو بناء بنية تحتية داعمة للممارسين في الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني

29 الجلسة الختامية والتوصيات

31 مشاركة SCEN-MENA في منتدى الاستشارات الريفية العربي (AFRAS)

32 المؤتمر الوزاري التعاوني الأفريقي الرابع عشر والمنتدى الأول للسياسة التعاونية في أفريقيا (AMCCO)

33 مشاركة شبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في المؤتمر الدولي لتنسيق الحدائق – إسطنبول

كلمة رئيس شبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني

كصوت إنساني عميق وأصيل وقلق، أتى تأسيس الحركة التعاونية الأولى كردّ فعل على نتائج الثورة الصناعية وآثارها الكارثية على الإنسانية والبيئة، وكأنها صرخة لاستعادة الإنسانية وقيمها الأصيلة.
ومع توسّع أثر الثورة الصناعية الذي تجاوز أوروبا إلى سائر أقطار العالم عبر الحركات الاستعمارية، جاءت نشأة الجيل الأول للحركة التعاونية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كحركة مقاومة اجتماعية تهدف إلى إنشاء اقتصاد وطني مستقل عن الاستعمار، مبنيًّا على القيم الإنسانية الأصيلة، مرتبطًا بقيم وتراث الشعوب الأصلية. كان هذا هو الجيل الأول للحركة التعاونية بالمنطقة، وهو الجيل الذي سعى إلى بناء مؤسسات تعاونية مستقلة عن الاستعمار، وقادرة على تلبية احتياجات وتطلعات الشعوب، وانتزاع الاعتراف المجتمعي والقانوني بالحركة التعاونية.

وهو ما نجحت فيه الحركة بالفعل، حيث حازت الحركة التعاونية على ثقة مجتمعاتها، وتبدّت هذه الثقة في انتشار النماذج التعاونية المبكرة في كل منطقة الشرق الأوسط، وتطوّرها وصولًا إلى إنشاء نماذج مبكرة للبنوك التعاونية. كذلك نجحت الحركة التعاونية في انتزاع العديد من القوانين التعاونية المبكرة التي تميّزت بدعم استقلال الحركة التعاونية، وشهدت نماذج مبكرة من الحوكمة الداخلية وتفعيل المبادئ والقيم التعاونية داخل منظومات القوانين التعاونية، وإن شهدت الحركة في هذا الوقت سيطرةً شبه ملحوظة لكبار الملاك الزراعيين.
وهو ما لم ينفِ وجود الكثير من الكيانات التعاونية المعبّرة عن صغار المزارعين وصغار المنتجين في المنطقة.
ومع مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، ونجاح حركات الاستقلال الوطني في انتزاع استقلال دول المنطقة من نير الاستعمار، وبدء نشأة دول ما بعد الاستقلال، وسعي هذه الدول لبناء نموذجٍ للتنمية المستقلة وخلق تراكمٍ اقتصادي يسمح بتطوير البنية التحتية في بلدانها، خصوصًا في الريف، والتوسّع في خدمات الصحة والتعليم، وجدت دولة ما بعد الاستقلال بغيتها في الحركة التعاونية لتكون أداتها في خلق التنمية المستقلة والسريعة، حيث تسمح لها بالسيطرة على الموارد الجماعية وتنظيم عمليات الإنتاج الصغير بشكلٍ جماعي، بما يسمح بخلق فائضٍ يُوجَّه لتنمية الريف والتوسّع في الخدمات.

فقامت دول ما بعد الاستقلال بخلق مقاربة تنموية تعاونية تعتمد على تقديم الدعم المالي والسياسي والقانوني للحركة التعاونية، والتوسّع في إنشاء التعاونيات مع السيطرة الكاملة للدولة على الكيانات التعاونية، بما يمكن الدولة من خلق الفائض الاقتصادي وتوجيهه، وهو ما أدى إلى نشأة الجيل الثاني للحركة التعاونية بالمنطقة، وهو الجيل الذي يتمتع بانتشار واسع وقدرات مالية وإدارية كبيرة، ودعم من دولة ما بعد الاستقلال، غير أن هذا الدعم قد أفقد الحركة التعاونية استقلاليتها وقدرتها على التعبير عن مجتمعاتها، بل وأفقدها القدرة على الاتساق مع القيم والمبادئ التعاونية.

حيث شهدنا قوانين تقوم على العضوية الجبرية بالكيانات التعاونية، وضعف بل انعدام الممارسات الديمقراطية داخليًا في الكيانات التعاونية، وغياب القدرة على تمثيل المجتمعات والمشاركة، وسادت حالة من البيروقراطية الإدارية في الكيانات التعاونية بالمنطقة، مما ساهم بشكل مباشر في تحوّلها في نظر المجتمع إلى كيانات حكومية بيروقراطية.

ومنذ منتصف الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن الماضي، ومع تراجع دول ما بعد الاستقلال عن مقاربة ومنهجية التنمية المستقلة، وبداية حركة الاستعمار الاقتصادي الحديث، وتوغّل سياسات النيوليبرالية في المنطقة، تراجعت الدولة عن دعم المؤسسات والكيانات التعاونية، وهو ما أفقدها قدراتها الاقتصادية والسياسية والإدارية. ومع فقدانها سابقًا استقلاليتها وقدرتها المجتمعية، فقدت الحركة التعاونية الثانية أي قدرة على الحركة أو البقاء، وتحولت الكيانات التعاونية إلى بيوت أشباح حقيقية، بلا أي قدرات اقتصادية أو دعم من الدولة، وبلا أي وجود اجتماعي يسمح لها بالحركة، باستثناء النذر اليسير من الكيانات التعاونية التي تمتعت بقيادات مجتمعية، أو بارتباط وثيق بمجتمعها المحلي، ما سمح لها باستمرار التواجد والفعالية.
ومع ازدياد الأزمات الاقتصادية الناتجة عن توغّل السياسات النيوليبرالية بالمنطقة، شهدت المنطقة منذ مطلع الألفية حراكًا اجتماعيًا واسعًا ومتشعبًا لمواجهة الأزمات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وكعودٍ على بدء، وكما نشأت الحركة التعاونية الأولى كردّ فعل على المشكلات الاقتصادية للثورة الصناعية، شهدت المنطقة نشوء مبادرات تعاونية مختلفة بالعديد من المناطق الريفية والمدنية الفقيرة.

وعادت الفكرة والمبادئ التعاونية إلى واجهة النقاشات الاجتماعية كمحاولة لإيجاد حلول للأزمات، وهو ما يُعد عملية ميلاد للجيل الثالث للحركة التعاونية بالمنطقة، غير أن هذا الميلاد ترافق مع العديد من الظواهر الهامة التي شكّلت ملامح هذا الجيل ووضعت أطر حركته، وتمثّلت هذه الظواهر في:

- النشأة العفوية لأغلب المبادرات التعاونية، والتي رغم تمثّلها جميعها للقيم والمبادئ التعاونية، فقد حملت العديد من المسميات من اقتصاد بديل واقتصاد اجتماعي وحركة تعاونية، كتعبير واسع عن رفض السياسات النيوليبرالية، والسعي لبناء نمط اقتصادي أكثر ارتباطًا بالمجتمع المحلي وتلبية احتياجاته.

- توجيه النقد للحركة التعاونية الثانية ونهجها البيروقراطي المدعوم من الدولة والمستند عليها، ووصفها في أغلب المبادرات بأنها التعاونيات التي لا نسعى إلى أن نكون مثلها، على حد وصف إحدى السيدات من قيادات المبادرات التعاونية الحديثة.

- ترافق هذه الصحوة والمبادرات التعاونية الحديثة مع حراك الاقتصاد النيوليبرالي، الذي وجد في شعبية الحركة التعاونية ما يستحق الانتباه، وبدأت كيانات اقتصادية رأسمالية وبعض المؤسسات التنموية ذات النهج الرأسمالي في دعم إنشاء كيانات تعاونية ذات طبيعة رأسمالية، منقطعة الصلة بالقيم والمبادئ التعاونية، والترويج لنجاحها الاقتصادي والتجاري بوصفها نموذجًا تعاونيًا حديثًا، متغافلين عن واقع مشكلاتها مع المجتمعات المحلية والعمال والمزارعين المحليين، وعن جوهر كونها ملكية خاصة بمسمّى تعاوني.

- تمثّلت النشأة العفوية لهذه المبادرات التعاونية، واشتباكها المباشر مع واقعها المحلي ومشكلاته الحديثة، في الربط المباشر والمبكر بين المبادرات التعاونية وعدد من المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية التي تحاول تقديم إجابات عن أزمات الاقتصاد النيوليبرالي ونتائجه، متمثّلة في مفاهيم العدالة المناخية، والسيادة الغذائية، والانتقال الطاقي، والنوع الاجتماعي، حيث نشأت أغلب المبادرات التعاونية في واقع محلي يواجه نتائج كارثية على المستوى البيئي والاقتصادي، وأزمات في الغذاء والمناخ والطاقة أثّرت بشكل كبير في صغار المزارعين والمنتجين، وفي القلب منهم النساء والشباب، وحيث شكّل نشطاء البيئة والمناخ والحركة النسوية جزءًا هامًا من ميلاد هذه المبادرات التعاونية.

وفي هذا السياق، وعلى هامش مخيم العدالة المناخية، بيروت – لبنان، عام 2023، كان لقاءٌ جمع العديد من الفاعلين بهذه المبادرات التعاونية بالمنطقة، وهو اللقاء الذي شكّل نقطة البدء للعديد من الاجتماعات والفعاليات التي هدفت إلى التعرّف على هذه الحركة التعاونية الثالثة، وتحديد ملامحها ومرتكزاتها الفكرية، والعمل على تطوير أدواتها، وتبادل الخبرات بين كياناتها الوليدة.

وذلك وصولًا إلى الإعلان عن نشأة شبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لتكون المعبّر عن الجيل الثالث لحركة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني بالمنطقة. ومن نقاشات الشبكة والفاعلين بالمبادرات التعاونية، تبلور لدى الشبكة مفهومٌ جديد للاقتصاد الاجتماعي والتعاوني، هو مفهوم «الحركة التعاونية الثالثة»، حيث نعرّف الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني على أنه.

«نمط اقتصادي يقوم على تمكين الشعوب من إبداع أدوات إدارية للاقتصاد تمكّنها من إدارة مواردها وتحقيق أهدافها وتطلعاتها بتوافق تام مع بيئتها الطبيعية وتاريخها الثقافي والاجتماعي».

وينبني هذا التعريف على عدد من العناصر، هي:

- إبداع الشعوب لأدوات الإدارة الاقتصادية الخاصة بها: ينطلق التعريف من استرداد عملية الإدارة الاقتصادية بوصفها عملية إنسانية يبدعها البشر من أجل إدارة مواردهم والوصول إلى غايتهم، وليست نمطًا ثابتًا ومحددًا سلفًا من قبل قوى أخرى بالداخل أو بالخارج.

- توافق النمط الاقتصادي مع البيئة الإيكولوجية: ينطلق التعريف من كون البيئة الإيكولوجية هي المورد الأهم والمستدام للشعوب، ولذا فإن أي شكل لإدارة العمليات الاقتصادية داخل الشعوب يجب أن يتسق مع طبيعة البيئة الإيكولوجية لها بما يضمن الحفاظ عليها واستدامتها.

- التوافق بين النمط الاقتصادي والبيئة الثقافية والحضارية للشعوب الأصيلة: ينطلق التعريف من كون الأنماط الثقافية والحضارية التي تنتجها الشعوب في إدارتها لذاتها ومواردها هي جزء من موارد وقدرات هذه الشعوب، وهي تعبير أصيل عن هويتها، ولذا يجب أن تكون جزءًا فاعلًا وأصيلًا في أي شكل من أشكال الإدارة الاقتصادية التي تقوم بإبداعها الشعوب الأصيلة، بما يجعل من النمط الاقتصادي معبّرًا عن حضارة وثقافة الشعوب ونتاجًا طبيعيًا لها.

إن الشبكة، عبر إعلانها عن هذا المفهوم، إنما تسعى أولًا إلى استعادة الروح للقيم والمبادئ التعاونية بوصفها جوهر الحركة التعاونية وسمتها وسمتها الرئيسية، كما تسعى إلى إعادة ربط الحركة التعاونية بمجتمعها المحلي واحتياجاته وثقافته.

بالإضافة إلى سعيها إلى التعبير الواسع عن كل أنماط وأشكال الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني الوليد بالمنطقة، وانطلاقًا من هذا المفهوم، وإيمان الشبكة به وبتعدّد أنماط وأشكال الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني بالمنطقة، كانت أولى خطوات الشبكة في إطلاق برنامجها الأول لتطوير أدوات الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني، وهو البرنامج الذي بدأ أولى خطواته بتنفيذ دراسة ميدانية لرصد أشكال وأنماط مؤسسات وكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني وقياسها على المبادئ والقيم التعاونية.

وذلك لرصد طبيعة وشكل حركة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني، واستخدام مخرجات هذه الدراسة في الخطوة الثانية للبرنامج، وهي عملية صياغة دليل للممارسات الأفضل لنماذج الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني، في محاولة لربط هذه النماذج، مع تعدّدها، بالالتزام بالقيم والمبادئ التعاونية.

وتمثّلت الخطوة الثالثة في الاستجابة لاحتياجات مجتمعاتنا المحلية، وخاصة الريفية، لبناء نموذج تعاوني حديث قادر على مواجهة أزمات التغيرات المناخية والأزمات الاقتصادية وواقعها على صغار المزارعين، حيث كانت خطواتنا الثالثة هي تصميم وتجريب نموذج صندوق التمويل والادّخار التعاوني، وهي الخطوة التي بدأت بدراسة نماذج مشابهة مثل «منظمة التوفير والائتمان التعاونية» (SACCO)، ومجموعات الادخار، ونماذج البنوك التعاونية.

ثم خطوة تصميم النموذج بالمشاركة مع مجموعات فلاحية متعددة، ثم خطوة التصميم العلمي والمنهجي للنموذج، وصولًا إلى مرحلة التطبيق العملي للنموذج في قرية أبوان، محافظة المنيا في مصر، وقياس أثره وتطوّره.

لتأتي الخطوة الرابعة والأخيرة لبرنامج الشبكة متمثّلة في تدريب عدد من المدربين على نموذج صندوق التمويل والادّخار التعاوني الحديث، وعلى دليل الممارسات الأفضل من نماذج الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني، لتنطلق الشبكة إلى آفاق أرحب وأوسع من عملها البديل ببناء وتطوير قدرات نماذج وكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني بالمنطقة.

رابعًا، تمثّلت النشأة العفوية لهذه المبادرات التعاونية واشتباكها المباشر مع واقعها المحلي ومشكلاته في نشأتها في خضم حركة اجتماعية واسعة شهدت نموًّا لحركات فلاحية واجتماعية مختلفة، على خلفية من المطالبات الاجتماعية للتصدّي لمشكلات المناخ والغذاء.

وهو ما أدّى إلى الربط المباشر والمبكر بين المبادرات التعاونية وعدد من المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية التي تحاول تقديم إجابة عن أزمات الاقتصاد النيوليبرالي ونتائجه، متمثّلة في مفاهيم العدالة المناخية، والسيادة الغذائية، والانتقال الطاقي.

حيث نشأت أغلب المبادرات التعاونية في واقع محلي يواجه نتائج كارثية على المستوى البيئي والاقتصادي، وأزمات الغذاء والمناخ والطاقة، وحيث شكّل نشطاء البيئة والمناخ جزءًا هامًا في ميلاد هذه المبادرات التعاونية.

كما تأتي نشأة المبادرات التعاونية للحركة التعاونية الحديثة في إطار من عولمة سياسات الأمولة، بما تطرحه من إشكاليات مرتبطة بسيولة السوق وتغيراته العالمية السريعة، وتغيّر أدوات التمويل وأسعار الصرف بشكل دائم التغيّر، وهو ما يستلزم تطوير أدواتها وآليات الإدارة المالية، وتوفير التمويل للكيانات التعاونية، وخلق مرتكزات اقتصادية واجتماعية للكيانات التعاونية تسمح لها بالنمو في ظل واقع اقتصادي دائم التغيّر.

وفي ضوء هذه التحولات، ومع بروز المبادرات الجديدة التي تعبّر عن روح المقاومة المجتمعية، يمكن القول إن ما نشهده اليوم ليس مجرد عودة إلى الجذور، بل هو ميلاد الجيل الثالث للحركة التعاونية في منطقتنا.

محمد عبد الحكيم

من جذور النشأة إلى ضرورة التطوير لفهم مسار الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني وحاجته لأدوات جديدة

في إطار رؤية شبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني لمسار تطوّر الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي الرؤية التي انطلقت من العودة إلى الجذور التاريخية لنشأة هذا القطاع، وتتبع المراحل التي مرّ بها في ظل التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتها المنطقة، وتحديد الاحتياجات لتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني، عملت الشبكة بناءً على هذه الرؤية على تنفيذ برنامج متكامل لتطوير أدوات الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني، ويعمل هذا البرنامج على محورين هما:

المحور الأول: المعرفة والتطوير

في ظل تعدد أشكال وأنماط وتجارب الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني بالمنطقة، وهو التعدد الذي نراه معبّرًا عن عمق الحركة ومدى سعيها للاتساق مع احتياجات شعوب المنطقة، يسعى هذا المحور إلى تحديد ضفاف حركة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني وتميّزها عن سواها من الكائنات الاقتصادية والاجتماعية، عبر تنفيذ دراسة للممارسات الفضلى للاقتصاد الاجتماعي والتعاوني، المبنية على قيم ومبادئ الحركة التعاونية، واستخدام نتائج هذه الدراسة في تنفيذ دليل للسياسات والممارسات للاقتصاد لحركة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني.

تلى ذلك مرحلة إعداد الباحثين ، حيث تم تنفيذ تدريبات متخصصة لإعداد الباحثين الميدانيين على أدوات البحث فى مدينة طبرقة التونسية كما تم تنفيذ عدد من الزيارات الميدانية لأربعة نماذج من الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني، من بينها مجامع فلاحية، بهدف التطبيق العملي لأدوات البحث من قبل الباحثين الميدانيين واختبار فعاليتها، ثم العودة لمراجعتها وتطويرها، سواء على مستوى نوعية البيانات التي تم جمعها أو مدى ملاءمة الأدوات وقدرتها على جمع بيانات أدق وأكثر تعبيرًا عن الواقع المدروس.

ثم انطلق العمل الميداني في مصر ولبنان وتونس والمغرب، والذي استمر على مدار شهرين من البحث والتقصي الميداني. تم خلاله جمع وتحليل بيانات من ثمانية نماذج تمثل مختلف أشكال الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني، القديمة منها والحديثة.

ورشة عمل إعداد الباحثين لدراسة الممارسات الافضل – طبرقة – تونس

من مجموعات عمل ورشة إعداد الباحثين الميدانين – مدينة طبرقة – تونس

من الزيارات الميدانية لأحد مجامع الصيد – طبرقة – تونس

ورشة مراجعة مخرجات دراسة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في أربع بلدان (مصر- تونس - المغرب - لبنان)

اختُتم المسار البحثي بورشة موسعة عُقدت في القاهرة، جمعت الفريق البحثي إلى جانب عدد من الخبراء والأكاديميين والفاعلين في المجتمع المدني، خُصصت لمراجعة وتحليل النتائج النهائية ومناقشتها بصورة نقدية وتشاركية. وقد شكّلت الورشة مساحة لتبادل الرؤى بين المعرفة البحثية والخبرات العملية، ومقارنة النتائج الميدانية بالسياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة في البلدان الأربع.

ورشة عمل مراجعة مخرجات الدراسة – مدينة القاهرة– مصر

وأسفر هذا النقاش التفاعلي عن بلورة تصنيف تحليلي جديد للنماذج المدروسة، لا يقوم فقط على الشكل القانوني أو التاريخي للتجارب، بل يعكس الاتجاهات البنيوية والوظيفية التي يتوزع بينها الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في المنطقة.

وقد أتاح هذا التصنيف فهمًا أعمق لمسارات تطور النماذج التعاونية، وحدود استقلاليتها، وطبيعة علاقتها بالدولة والسوق والمجتمع، كما أسهم في تحديد الفروق الجوهرية بين النماذج الثلاثة الأساسية، وما يحمله كل منها من فرص وتحديات على مستوى الاستدامة، والديمقراطية، والالتزام بالقيم والمبادئ التعاونية.

ورشة عمل مراجعة مخرجات الدراسة – مدينة القاهرة– مصر

أهم نتائج الدراسة

أظهرت نتائج الدراسة، التي استندت إلى تحليل ثمانية نماذج تعاونية من أربع دول (مصر، لبنان، تونس، والمغرب) بواقع نموذجين من كل دولة، حيث تم اختيار هذه النماذج بعناية لتغطي مختلف أشكال الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في المنطقة، بما يسمح بفهم أعمق للاتجاهات العامة التي تشكّل ملامح الحركة التعاونية في المنطقة. وكشفت الدراسة أن الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في هذه الدول الأربع ليس مجرد ظاهرة هامشية، بل هو قطاع ديناميكي يتجذر بعمق في النسيج الاجتماعي والاقتصادي، ويحمل في طياته إمكانات هائلة لتحقيق التنمية المستدامة والاندماج الاجتماعي.
تم تصنيف هذه النماذج استنادًا إلى ممارساتها الفعلية وتطبيقها للقيم والمبادئ التعاونية، حيث أظهر التحليل أن مستوى الالتزام بالمبادئ يحدد إلى حد كبير طبيعة النموذج ومساره. بناءً على ذلك، يمكن تصنيف التجارب التعاونية في المنطقة إلى ثلاثة أشكال رئيسية:

أولاً: النموذج البيروقراطي

وهو النموذج الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بأجهزة الدولة، ويُدار غالبًا كجهاز خدمي تابع لها. يؤدي هذا الارتباط إلى إضعاف دور الأعضاء وتحجيم المشاركة الديمقراطية، كما تتحول التعاونية إلى أداة لتنفيذ سياسات الدولة، بدلاً من كونها كيانًا يعبّر عن مصالح أعضائه.

ثانيًا: النموذج المرسمل

وهو النموذج الذي قد ينشأ في بدايته ككيان ملتزم بالقيم والمبادئ التعاونية، لكنه مع مرور الوقت يتجه نحو منطق السوق والربحية. في هذا النموذج، يتم الحفاظ على الشكل التعاوني شكليًا، بينما تُدار التعاونية وفق أساليب تجارية بحتة، مما يؤدي إلى تآكل الهوية التعاونية وتراجع البعد التضامني بين الأعضاء

ثالثا : النموذج المجتمعي

وهو الذي يتكوّن من مبادرات محلية صغيرة يقودها الأفراد أو المجموعات المجتمعية، وغالبًا ما تنشأ استجابةً لحاجات اقتصادية أو اجتماعية محددة. رغم محدودية مواردها، فإن هذه النماذج تُعبّر عن روح التعاون الحقيقي، وتؤسس لممارسات ديمقراطية ومشاركة فعلية في اتخاذ القرار، مما يمنحها إمكانات كبيرة للتطوّر والاستدامة على المدى الطويل.

يُظهر هذا التصنيف أن مستوى الالتزام بالمبادئ والقيم التعاونية لا ينعكس فقط على طبيعة النموذج، بل أيضًا على مدى قدرته على تحقيق الاستقلالية والديمقراطية والمشاركة الفعّالة بين الأعضاء.

غير أن التحليل كشف أيضًا عن فجوة واضحة بين المبادئ التعاونية، التي تُعد الأساس الفكري لهذا النموذج، وبين الواقع العملي الذي تعيشه العديد من كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في المنطقة.

تظهر هذه الفجوة من خلال مجموعة من الأزمات البنيوية التي تعيق فعالية هذه الكيانات وقدرتها على التأثير المجتمعي والاقتصادي، ومن أبرز هذه الأزمات:

أزمة الهوية التعاونية

من خلال الدراسة الميدانية التي شملت ثمانية نماذج من مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في أربع دول بالمنطقة، وتمثّل أوضاعًا وتجارب متباينة في الإدارة والتنظيم، يمكن القول إن أبرز الأزمات التي تعاني منها الحركة التعاونية في المنطقة هي أزمة الهوية.

فعلى الرغم من أن الوثائق الدولية والإقليمية، وحتى العديد من الدساتير والقوانين الوطنية، تُعرّف الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني بوصفه شكلاً متميّزًا من أشكال الملكية ونمطًا مختلفًا من أنماط الإنتاج، إلا أن معظم النماذج المدروسة لا تعي ذاتها ككيانات إنتاجية تعاونية مستقلة، ولا يدرك أعضاؤها الفارق الجوهري بين النموذج التعاوني وغيره من الأشكال الإنتاجية السائدة.

يتجلى ذلك بوضوح في النماذج "الدولتية" — مثل الجمعية التعاونية الزراعية بابوان المنيا مصر و الجمعية التعاونية الزراعية للإنتاج الفلاحي «المبروكة» في تونس، وتعاونية «طنين النحل» في لبنان — حيث يقتصر وعي الأعضاء على اعتبار التعاونية مؤسسة خدمية تابعة للدولة، تنشأ بدعمها وتعمل في إطارها، دون إدراك عميق لفكرة المشاركة أو الملكية الجماعية أو المساءلة الديمقراطية.

أما النماذج الناشئة، مثل صندوق التمويل والادخار في مصر، وتعاونية نساء حرّات بالمغرب، ومجمع فلاحات تكلّسا في تونس، فتقدّم محاولات لتأسيس بديل في الملكية والإدارة والإنتاج، لكنها لا تزال في طور التجريب والتكوين.

في المقابل، تُظهر نماذج أخرى — مثل تعاونية «كوباج» بالمغرب — تحولاً نحو منطق السوق الرأسمالي، إذ تُدار وفق معايير الكفاءة الربحية والمنافسة، من دون إدماج فعلي للعمال أو الفلاحين كأعضاء في التعاونية.

من مجمل هذه الملاحظات، يمكن القول إن هناك أزمة حقيقية في تعريف الذات التعاونية وفي إدراك فكرة الملكية الجماعية كبديل بنيوي لأنماط الملكية السائدة.

أزمة البناء المؤسسي والإداري للتعاونيات

تعاني أغلب نماذج الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في المنطقة من ضعف في الهياكل الإدارية والمالية، ومن غياب لوائح تنظيمية تتناسب مع طبيعة النشاط التعاوني ومستوى مشاركة الأعضاء.
والسبب الجوهري لهذه الأزمة أن الهياكل التنظيمية المستخدمة لم تُبنَ انطلاقًا من احتياجات الأعضاء أو واقعهم، بل تم استنساخها من نماذج جاهزة:

- إما نماذج إدارية حكومية تتبع نمط الإدارة البيروقراطية وتخضع لمنطق الدولة؛
- أو نماذج ربحية سوقية تحاكي أساليب إدارة الشركات الكبرى.

وفي حين تلتزم المبادرات الناشئة إلى حد كبير بالقيم والمبادئ التعاونية، إلا أن قلة الخبرة الإدارية والحاجة إلى التنظيم السريع تدفعها إلى تبني هياكل مستعارة بدلاً من ابتكار نماذج مؤسسية تعبّر عن هويتها واحتياجاتها الخاصة.

أزمة العلاقة بين التعاونيات والدولة والمجتمع المدني

تُظهر الدراسة وجود علاقات غير متوازنة بين التعاونيات من جهة، والدولة والمجتمع المدني من جهة أخرى.
ففي كثير من الحالات، تسود التبعية للدولة في إدارة التعاونيات أو تمويلها، أو على العكس، الانعزال التام عنها دون وجود قنوات دعم أو حوار بنّاء.
أما المجتمع المدني، فما زال دوره محدودًا في مرافقة التعاونيات أو دعمها، سواء في بناء القدرات أو في الدفاع عن مصالحها. كما أن الصورة المجتمعية للتعاونيات لا تزال أسيرة الإرث التاريخي لفترة التأميم، ما يقلل من ثقة المواطنين بجدوى الانخراط فيها.
وفي المقابل، تحقق بعض التعاونيات نموًا ماليًا وإنتاجيًا كبيرًا يجعلها تدريجيًا تبتعد عن مبادئها التعاونية، وتخضع لمنطق المنافسة والسوق، في غياب آليات داخلية لتقييم أثر هذا النمو على هويتها التعاونية. إن غياب هذه الآليات يهدد بفقدان جوهر الفعل التعاوني، ويجعل بعض الكيانات تنجح اقتصاديًا ولكن تفشل تعاونيًا.

الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني بين الأزمة والابتكار

يمكن القول إن الأزمة البنيوية في الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني بالمنطقة ليست ناتجة عن ضعف اقتصادي فحسب، بل عن غياب تصور واضح لدور هذا القطاع كنمط إنتاج بديل يحمل قيمًا مغايرة للسوق والدولة في آنٍ واحد.

إنّ التعاونيات، رغم ما تواجهه من تحديات، تُظهر من خلال بعض المبادرات الناشئة قدرة كامنة على التجديد وإعادة تعريف ذاتها بوصفها فاعلًا اقتصاديًا واجتماعيًا قادرًا على الجمع بين الكفاءة والعدالة، وبين الاستدامة والمشاركة.

وتفتح هذه النتائج المجال للبحث في الفرص والإمكانات الجديدة لتجديد الفعل التعاوني في المنطقة، من خلال إعادة بناء الهياكل التنظيمية على أساس تشاركي، واستعادة القيم التعاونية كإطار مرجعي للممارسة اليومية والحوكمة الداخلية.

فرص التجديد وإعادة تعريف الفعل التعاوني في المنطقة

رغم الأزمات البنيوية التي تحد من فعالية حركة الاقتصاد الاجتماعى والتعاونى في المنطقة، تكشف التجارب الميدانية عن **فرص حقيقية لإعادة تعريف الفعل التعاوني** وتجديد دوره الاجتماعي والاقتصادي تتمثل هذه الفرص في عدة مسارات مترابطة:

أولها تجذير الهوية التعاونية من خلال إعادة بناء الوعي الجمعي للأعضاء حول فكرة الملكية المشتركة والإدارة الديمقراطية، بما يعيد للتعاونيات طابعها كفضاء للتمكين الاقتصادي والاجتماعي، لا مجرد كيان خدمي أو ربحي.

المسار الثاني يتمثل في تطوير الهياكل المؤسسية بما يتلاءم مع طبيعة العضوية وطبيعة النشاط، أي الانتقال من استنساخ النماذج الإدارية البيروقراطية أو السوقية إلى ابتكار نماذج حوكمة تشاركية تنبع من احتياجات الأعضاء وتعزز استقلالية القرار التعاوني.

أما **المسار الثالث** فيرتبط بـ إعادة بناء العلاقة بين التعاونيات والدولة والمجتمع المدني على أسس جديدة قوامها الشراكة لا التبعية، بحيث تُدرج التعاونيات ضمن السياسات التنموية كجهات فاعلة في التشغيل والإنتاج المحلي، وفي الوقت نفسه تستفيد من دعم المجتمع المدني في بناء القدرات والترافع من أجل بيئة قانونية أكثر تمكينًا.

كما تظهر التجارب النسائية والمجتمعية الناشئة خاصة تلك التي تشكلت استجابة للأزمات الاقتصادية والاجتماعية أن هناك ديناميكية جديدة تنمو من القاعدة، قادرة على إعادة إحياء القيم التعاونية في سياقات محلية تتسم بالمرونة والابتكار.وتكمن أهمية هذه التجارب في أنها تمنح التعاونيات هوية معاصرة ترتكز على التضامن، والمساواة، والاستدامة البيئية، مما يجعلها مرشحة لتكون رافعة أساسية لاقتصاد بديل أكثر عدالة وشمولًا.

شكّلت الدراسة قاعدة معرفية أساسية لتطوير دليل لأفضل الممارسات وأدوات العمل الجديدة التي تقترحها الشبكة كجزء من رؤيتها للحركة التعاونية الثالثة فبناءً على نتائج الدراسة الإقليمية التي حدّدت أبرز الممارسات الناجحة والتحديات المشتركة بين كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في المنطقة أعدّت الشبكة دليل الممارسات الفضلى للاقتصاد الاجتماعي والتعاوني.

دليل الممارسات الفضلى للاقتصاد الاجتماعي والتعاوني

يستند الدليل إلى تحليل مقارن للنماذج التعاونية الثمانية التي شملتها الدراسة، ويحوّل نتائجها إلى أداة عملية موجهة للعاملين والفاعلين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني، بهدف تعزيز الحوكمة الديمقراطية، وتطوير آليات التمويل التعاوني، وتفعيل التعاون بين التعاونيات في المنطقة.

ورشة عمل مراجعة مخرجات الدراسة – مدينة القاهرة– مصر

ورشة عمل مراجعة مخرجات الدراسة – مدينة القاهرة– مصر

وقد جرى إعداد الدليل من **قبل الأستاذ أحمد تمام، استشاري علاقات العمل والتطوير المؤسسي**، كما تمت مراجعته بمشاركة مختصين في تصميم الأدلة وخبراء تعاونيين خلال ورشة عمل استمرت يومين في مدينة القاهرة – مصر، ليشكّل هذا الدليل ثمرة معرفية تطبيقية تمثل المرحلة التالية في مسار بناء "الحركة التعاونية الثالثة" التي تقودها الشبكة.

ورشة العمل الإقليمية بعنوان دور الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في دعم التنمية المستدامة

انطلاقًا من إيمان الشبكة بأهمية إشراك الفاعلين والخبراء في مختلف مراحل العمل، حرصت الشبكة على تنفيذ ورشة عمل تشاركية لمراجعة مخرجات الدراسة والدليل، بمشاركة مجموعة من الخبراء والباحثين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني.

هدفت الورشة إلى تسليط الضوء على نتائج الدراسة ومناقشة أهمية الدليل بوصفه أداة مرجعية عملية لجميع المهتمين بتطوير هذا القطاع في المنطقة.

وجاء ذلك من خلال إطلاق ورشة العمل الإقليمية بعنوان: "دور الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في دعم التنمية المستدامة"، التي عُقدت في القاهرة – مصر خلال الفترة من 26 إلى 27 يونيو 2025.

تناول اليوم الأول مناقشة "دراسة الممارسات الأفضل في الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني"، حيث قدّم الدكتور رمزي العموري عرضًا شاملًا لخلاصات الدراسة المقارنة التي شملت ثماني حالات في أربع دول عربية: مصر، تونس، المغرب ولبنان.

الورشة الإقليمية لمراجعة مخرجات برنامج 2025 - بمدينة القاهرة - مصر

تناول العرض منهجية البحث، ومعايير اختيار النماذج، وأبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، إلى جانب التوصيات المقترحة لتطوير نماذج الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني وتعزيز فاعليتها. كما تطرقت النقاشات إلى التحديات والممارسات الجيدة المستخلصة من هذه النماذج، لا سيما فيما يخص دور التعاونيات في تحقيق التمكين الاقتصادي للأفراد وتعزيز الاستدامة المالية للمؤسسات المحلية.

بينما تناول اليوم الثاني عرضًا للنسخة الأولية من دليل الممارسات الأفضل في الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني، والذي استعرضه **الأستاذ أحمد تمام استشاري علاقات العمل والتطوير المؤسسي**، مستندًا إلى المبادئ والقيم التعاونية، وتجربة العمل الميداني والمقارنات الإقليمية التي أُجريت خلال فترة تنفيذ البرنامج. كما تم تقديم نموذج صندوق التمويل والادخار التعاوني،

الورشة الإقليمية لمراجعة مخرجات برنامج 2025 - بمدينة القاهرة - مصر

من خلال عرض قدّمه **الأستاذ محمد عبد الحكيم، رئيس مجلس إدارة شبكة SCEN-MENA**، كنموذج تطبيقي مبتكر يعكس إمكانية بناء آليات تمويل محلية تعزز من الاستقلال المالي وتدعم رأس المال الاجتماعي داخل المجتمعات القاعدية.

تُعد هذه الورشة محطة ختامية مهمة في مسار البرنامج، وقد أتاحت للمشاركين فرصة تبادل المعرفة والخبرات، وتعميق النقاش حول مستقبل الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في المنطقة. كما أكدت على أهمية توسيع مشاركة النساء في هذه النماذج، وضمان اتساقها مع أهداف التنمية المستدامة، بما يعزز أثرها الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات المحلية

المحور الثاني
التجربة العملية – نموذج التمويل والادخار التعاوني

في موازاة المسار البحثي والمعرفي، عملت شبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في الشرق الاوسط وشمال أفريقياعلى تنفيذ تجربة عملية تمثلت في تطوير نموذج حديث للتمويل والادخار التعاوني، في محاولة لتوفير أداة مالية تتناسب مع احتياجات المجتمعات المحلية، وتعكس القيم التعاونية في الإدارة والمشاركة والتضامن. جاء هذا النموذج كترجمة عملية لرؤية "الحركة التعاونية الثالثة"، التي تسعى إلى الجمع بين المعرفة النظرية والتجربة الميدانية، لبناء نماذج قادرة على تحقيق استقلالية اقتصادية وعدالة اجتماعية داخل المجتمعات المحلية.

وجاء أيضًا استجابةً لما تواجهه المجتمعات المحلية من صعوبات في الوصول إلى التمويل التقليدي، وضعف في آليات الادخار الجماعي، مما يحدّ من قدرتها على إطلاق مشروعات تعاونية مستدامة.ومن هنا، سعت الشبكة من خلال هذا النموذج إلى إعادة تعريف مفهوم التمويل التعاوني بوصفه

"عملية تضامنية تقوم على الثقة المتبادلة، والمشاركة الفعلية للأعضاء، وتوظيف الموارد المحلية لخدمة أولويات المجتمع، لا لمراكمة الأرباح".

يمثّل هذا النموذج بذلك مساحة تجريبية حيّة لاختبار المبادئ التعاونية في الميدان، وتطوير أدوات تمويل وإدارة أكثر عدالة ومرونة وفقا لاحتياجات الناس وبناء على مواردهم المحلية وعلاقاتهم الاجتماعية فيساهم النموذج في تمكين الفئات المحلية، خصوصًا النساء والشباب، وتعزيز قدراتهم على بناء اقتصاد تشاركي ومستقل

التمويل التعاوني
كآلية لفك الأرتباط مع الإستغلال الرأسمالي

يأتي نموذج صندوق التمويل والادخار التعاوني استجابةً للواقع الصعب الذي تعيشه المجتمعات المحلية، حيث يعاني المنتجون الصغار والفلاحون من أشكال متعددة من الاستغلال المالي، سواء من خلال القروض ذات الفوائد المرتفعة أو من مؤسسات تمنح تمويلًا لا يتناسب مع حجم المشروعات، مما يؤدي غالبًا إلى تعثر الكثير من المبادرات الإنتاجية وفقدان الثقة بالعمل الجماعي.

يسعى هذا النموذج إلى حماية الأعضاء من الوقوع في دوامة المديونية والاستغلال، عبر إتاحة أداة تمويل قائمة على التضامن والمسؤولية المشتركة، تُمكّنهم من إدارة مواردهم بأنفسهم، وتعيد توزيع القوة الاقتصادية داخل المجتمع المحلي.

كما يشجع النموذج على الانتقال من العمل الفردي إلى الإنتاج الجماعي، بما يعزز روح التعاون والانتماء، ويعيد بناء النسيج الاجتماعي الذي تآكل بفعل الفردية والعزلة. ففي ظل التحديات الاقتصادية والمناخية المتزايدة، أصبح من الصعب على الأفراد مواجهة الأزمات بمفردهم، بينما يمنحهم العمل التعاوني فرصة حقيقية لتقاسم المخاطر وبناء حلول مشتركة أكثر استدامة.

وانطلاقًا من هذه الرؤية، صُمّم صندوق التمويل والادخار التعاوني ليضم مجموعة اربعة مكونات هى التمويل والادخار والضمان الاجتماعى وبيت الخامات ، يهدف كل منها إلى مواجهة تحدٍ محدد، وتقديم حل عملي ينعكس بشكل مباشر على حياة الأعضاء والمجتمع المحلي.

صندوق التمويل والإدخار التعاوني

شبكة أمان تعاونية

ريم بو مسعود -مجمع فلاحات تاكلسة - تونس

لا يقتصر دور الصندوق على تقديم التمويل فحسب، بل يتجاوز ذلك ليكون درعًا اجتماعيًا يحمي أعضائه عند الأزمات.

فمن خلال مساهمات الأعضاء المنتظمة، تم إنشاء مكوّن للدعم الاجتماعي يتيح تقديم منح ومساعدات فورية في حالات الإصابة أثناء العمل، أو المرض، أو الوفاة، وفق آليات ومعايير يتفق عليها الأعضاء بأنفسهم.

هذا المكوّن لا يمنح فقط دعمًا ماديًا عند الحاجة، بل يرسّخ شعورًا عميقًا بالأمان والانتماء، خاصة بين العمال الزراعيين والمنتجين البسطاء الذين يواجهون ظروفًا معيشية صعبة وانعدامًا في شبكات الحماية الرسمية.

لقد تحوّل الصندوق إلى ما يشبه الضامن الجماعي الذي يمدّ يد العون وقت الشدّة، ويعيد بناء الروابط الاجتماعية التي تقطّعت بفعل الفردية والعزلة التي فرضتها التحوّلات الاقتصادية الحديثة.

وبذلك، لا يحمي الصندوق أفراده من العوز فحسب، بل يعيد الحياة لقيم التكافل والتعاون التي شكّلت دائمًا جوهر المجتمعات المحلية.

من التبعية إلى السيادة
وبناء اقتصاد يقاوم التغير المناخي

في ظلّ التحوّلات الاقتصادية العالمية، وتزايد هيمنة الشركات الخاصة على وسائل الإنتاج الزراعي والغذائي، أصبح المزارعون والمنتجون الصغار يعيشون على هامش السوق، لا يملكون من العملية الإنتاجية سوى جهدهم، بينما تُستنزف أرباحهم عبر سلاسل توريد تتحكم فيها مؤسسات رأسمالية ضخمة.

هذا الواقع جعل من الصعب على المنتجين المحليين تأمين احتياجاتهم الأساسية أو الحفاظ على استمرارية إنتاجهم، خاصة مع تصاعد الأزمات المناخية والاقتصادية التي تهدّد سبل عيشهم.

جاء مكوّن "بيت الخامات" داخل صندوق التمويل والادخار التعاوني كاستجابة مباشرة لهذه التحديات، إذ يوفّر للأعضاء فرصًا جماعية للحصول على مستلزمات الإنتاج (من بذور وأسمدة ومواد خام) بطرق عادلة ومستدامة، مما يمكّنهم من استعادة السيطرة على مواردهم الإنتاجية، وتقليل اعتمادهم على الأسواق التجارية المحتكرة.

فيتجاوز "بيت الخامات" كونه مجرد آلية تمويل أو شراء جماعي، ليصبح أداة لبناء السيادة الغذائية، عبر تشجيع استخدام البذور الأصيلة والمحلية، والالتزام بالمعايير البيئية التي تحافظ على الأرض والموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

ففي ظلّ تحديات التغير المناخي وتقلّب الموارد، لم يعد ممكنًا أن يواجه المزارع هذه الأزمات منفردًا، بل عبر قوة جماعية تعاونية تتيح له الالتزام بالإنتاج البيئي المستدام دون أن يتحمّل الأعباء وحده.

وبذلك فأن الصندوق هو تجسيدًا عمليًا لفكرة الاستقلال الإنتاجي، وركيزة في مسار الحركة التعاونية الثالثة لتمكين الفلاحين والمنتجين الصغار من استعادة دورهم المركزي في تأمين الغذاء وبناء اقتصاد محلي متجذر في قيم العدالة والسيادة والتكافل.

ورشة إعداد مدربين على نموذج صندوق التمويل والإدخار التعاوني

تضمن الورشة سلسلة من الجلسات التي هدفت إلى تعزيز قدرات المشاركات والمشاركين في مجالات الإدارة التعاونية والتخطيط التعاوني، وربط الأبعاد الاقتصادية بالاجتماعية والبيئية.

ركزت الجلسة الأولى، التي أطرتها **حنان كسكاس، مسؤولة الحملات بمؤسسة غرينبيس الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،** على مفهوم اقتصاد الرفاه، حيث تناولت العلاقة بين العدالة الاجتماعية والعدالة البيئية، مع إبراز دور التعاونيات كفاعل أساسي في مواجهة تحديات التغير المناخي وتحقيق تنمية عادلة ومستدامة.

حنان كسكاس، مسؤولة الحملات بمؤسسة غرينبيس الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،

تناولت جلسة ثانية أطرها **محمد عبد الحكيم، استشاري تعاوني ورئيس شبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،** آليات وأدوات التدريب التشاركي، مع التأكيد على أهميتها في تمكين المدربين من مرافقة المجموعات التعاونية وبنائها على أسس ديمقراطية وتشاركية، بما يعزز روح العمل الجماعي واتخاذ القرار المشترك.

وخلال اليوم الثاني، تم تنظيم جلسة حول مراحل نشأة المجموعة التعاونية من تأطير محمد عبد الحكيم، حيث تناولت خطوات تكوين المجموعات انطلاقًا من القيم والمبادئ التعاونية، وآليات تفعيلها عمليًا، مع التركيز على دور المدرب في دعم بناء الثقة وتيسير الانتقال نحو اتخاذ القرار الجماعي.

محمد عبد الحكيم، استشاري تعاوني ورئيس شبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

كما خُصصت جلسة أخرى خلال اليوم نفسه لموضوع التخطيط بين الاستراتيجيات والتكتيك، أطرها **زياد خالد، المستشار القانوني في الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني ونائب رئيس مجلس شبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا،** حيث تم تدريب المشاركين على تحويل الرؤى التعاونية إلى خطط تنفيذية تراعي خصوصية كل مجموعة وسياقها المحلي.

زياد خالد، المستشار القانوني في الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني ونائب رئيس مجلس شبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا،

أما اليوم الرابع، فقد خُصص لسلسلة من الجلسات التكوينية المتقدمة التي جمعت بين الجانب النظري والتطبيقي. تناولت الجلسة الأولى مفهوم الإدارة التعاونية من تأطير **محمد الفاتح العتيبي، خبير ومستشار في التعاونيات والتنمية المستدامة**، حيث قُدمت الإدارة التعاونية باعتبارها منظومة تنظيمية تشاركية قائمة على الديمقراطية والشفافية والمساءلة

من مجموعات عمل ورشة إعداد المدربين التعاونين - مدينة كازابلانكا - المغرب

وتلتها جلسة أطرها محمد عبد الحكيم حول مكونات نموذج صندوق التمويل والادخار التعاوني، تم خلالها تقديم هذا النموذج كأداة استراتيجية لضمان الاستدامة المالية للتعاونيات، من خلال تنظيم الادخار،

من عرض مجموعات عمل ورشة إعداد المدربين التعاونين - مدينة كازابلانكا - المغرب

وتوجيه الموارد لدعم الأنشطة الإنتاجية، وبناء شبكات أمان اجتماعي، إلى جانب استعراض الأطر القانونية والتنظيمية وآليات الحوكمة والرقابة. واختُتمت الجلسات بتدريب عملي أطره محمد عبد الحكيم حول تصميم صندوق تمويل تعاوني افتراضي، حيث عمل المشاركون ضمن مجموعات على إعداد نماذج أولية شملت تحديد الأهداف، والهيكلة الإدارية، والخطط التشغيلية، واستراتيجيات تعبئة الموارد، مع مراعاة السياق المحلي واعتبارات العدالة والشفافية. وقد أتاح هذا التمرين تطبيق المعارف المكتسبة وتعزيز التعلم التفاعلي وتبادل الخبرات بين المشاركين.

شاركت شبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا في الحوار الاستراتيجي حول تنمية التعاونيات من أجل التحول في النظم الريفية والزراعية والغذائية في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا

مكتب الأمم المتحدة للأغذية والزراعة FAO –الدار البيضاء — المغرب

شارك الأستاذ محمد عبد الحكيم، رئيس مجلس إدارة شبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في الشرقالأوسط وشمال إفريقيا، في أعمال الحوار الاستراتيجي حول تنمية التعاونيات من أجل التحول في النظم الريفية والنظم الزراعية والغذائية في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، الذي انعقد في مدينة الدار البيضاء بالمغرب خلال الفترة من 28 إلى 30 يناير 2025.

نُظِّم الحوار من قبل المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، بالتعاون مع التحالف التعاوني الدولي لمنطقتي آسيا والمحيط الهادئ وإفريقيا، احتفاءً بـ السنة الدولية للتعاونيات 2025، وفي إطار التعاون المستمر بين الفاو والتحالف التعاوني الدولي على المستويات العالمية والإقليمية.

ركز الحوار على تبادل الخبرات ومناقشة السياسات الرامية إلى تعزيز البيئة التمكينية للتعاونيات، وتمكينها من أداء دور فاعل في تحويل النظم الريفية والزراعية والغذائية، ودعم مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.

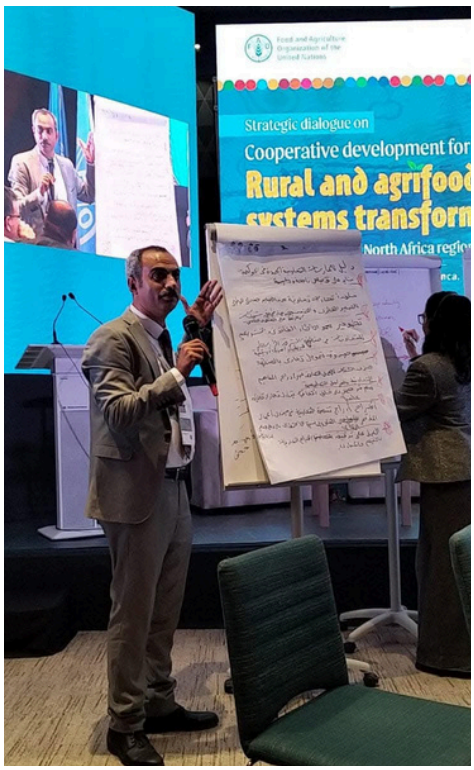

الأستاذ محمد عبد الحكيم - رئيس مجلس إدارة SCEN-MENA

إنطلاق المؤتمر الثاني لشبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في الشرق الأوسط وشما ل أفريقيا 2025 - الدار البيضاء - المغرب

خطوة نحو ترسيخ الرؤية التعاونية الجديدة

استضافت مدينة كازابلانكا بالمغرب المؤتمر الثاني لشبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالتعاون مع مؤسسة غرينبيس الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في محطةٍ مفصلية من مسار تطور الشبكة تحت عنوان: "نحو منظومة متكاملة للاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في المنطقة انعقد المؤتمر الإقليمي الثاني لشبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يوم الخميس 3 يوليو 2025 بقاعة المؤتمرات بغرفة التجارة والصناعة والخدمات بالدار البيضاء، وذلك في إطار فعاليات الاحتفاء باليوم العالمي للتعاونيات، وتماشيا مع إعلان الأمم المتحدة سنة 2025 سنة دولية للتعاونيات.

إذ جمع أعضاءها وشركاءها من مختلف الدول لتبادل الخبرات ومناقشة ملامح الرؤية الجديدة التي تسعى الشبكة إلى ترسيخها في المنطقة.
جاء المؤتمر ليعكس تراكم التجارب والدروس التي راكمتها الشبكة خلال العامين الماضيين، وليفتح نقاشًا أوسع حول دور التعاونيات في التحول نحو نماذج اقتصادية أكثر عدالة واستقلالًا، بما ينسجم مع توجهات الجيل الجديد من الممارسات التعاونية في المنطقة.

الأستاذة أسماء رضوان - ممثلة غرفة التجارة والصناعة المغربية

الأستاذ بوشعيب لهونيني - كلمة المندوب الجهوي لمكتب تنمية التعاون بجهة الدار البيضاء – سطات

الاستاذ جلال جباري - ممثل وكالة التنمية الفلاحية

الأفتتاح

أفتتح المؤتمر ممثلة غرفة التجارة والصناعة والخدمات،الأستاذة أسماء رضوان التي رحبت بالمشاركين وقدمت عرضاً موجزاً حول مهام الغرفة وأقسامها، مع التأكيد على دورها في دعم التعاونيات كفاعل أساسي في تنمية الاقتصاد المحلي وتحسين أوضاع أعضائها. تلتها كلمة والسيد جلال جباري ممثل عن وكالة التنمية الفلاحية

ثم كلمة للمؤسستين المستضيفتين للفعاليات: جمعية نظرة للثقافة والإعلام، ، ممثلة في عبداللطيف الحاجي رئيس مجلس الادارة والاستاذ حسان بو مهدى رئيس المنتدى المغربي للشباب والتنمية حيث أبرزوا أهمية الشراكات التي أفرزت هذا الحدث، معتبراً المؤتمر منصة لتعزيز التعاون جنوب-جنوب وتبادل الخبرات في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني. و مؤكدين على أهمية إشراك الشباب في المبادرات التعاونية لما يمتلكونه من طاقات إبداعية وقدرة على ابتكار حلول جديدة.

الأستاذ حسان بو مهدي - رئيس مجلس إدارة المنتدى المغربي للشباب والتنمية

وتضمن الافتتاح كلمة المندوب الجهوي لمكتب تنمية التعاون بجهة الدار البيضاء - سطات، الاستاذ بوشعيب لهونيني الذي عرض أهم برامج المكتب لدعم التعاونيات بمختلف مجالاتها، وأشار إلى تنوع القطاعات التي تنشط فيها التعاونيات بالجهة

الأستاذة غوي النكت - المدير التنفيذي لمؤسسة غرينبيس الشرق الأوسط

. كما قدمت المديرة التنفيذية لمؤسسة غرينبيس الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الاستاذ غوى النكت، مداخلة مسجلة عبر الفيديو، شددت فيها على أن بناء اقتصاد بديل يتطلب تبني قيم العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، معتبرة الزراعة البيئية والتعاونيات نموذجا عمليا لتحقيق السيادة الغذائية وحماية التنوع البيولوجي

. واختتم رئيس مجلس إدارة شبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا،
الاستاذ محمد عبد الحكيم، أشغال الجلسة الافتتاحية بتسليط الضوء على التحديات المشتركة التي تواجه بلدان المنطقة، معلنا عن إطلاق تطبيق نموذج صندوق التمويل والادخار التعاوني الذي طورته الشبكة لتمكين صغار المزارعين من مواجهة آثار التغيرات المناخية، وموضحا أنه سيكون محور خطة عمل مشتركة مع غرينبيس والشركاء.
وقد تضمن المؤتمر جلستين حواريتين شارك فيهما العديد من الخبراء والمهتمين بمجال العمل التعاوني والزراعي،

الأستاذ محمد عبدالحكيم - رئيس مجلس إدراة شبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني

في سياق الجلسة الافتتاحية، وبعد الكلمات الترحيبية التي ألقاها ممثلو الحكومة المغربية والجهات المستضيفة، وترحيب ممثل شبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني، جاءت مداخلات ممثلي المؤسسات الدولية الشريكة لتؤكد على البُعد الإقليمي والدولي للدعم الموجّه للاقتصاد الاجتماعي والتعاوني. وقد ركزت هذه المداخلات على أهمية استمرار الشراكات العابرة للحدود، وتبادل الخبرات بين الدول، وتعزيز الدور الذي تلعبه الشبكات التعاونية في تحقيق التنمية المستدامة، ودعم تطور الحركة التعاونية في الإقليم بما يعزز من قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة.

كما قدّم السيد **Melvin Khabenje**، مسؤول السياسات والمناصرة في التحالف التعاوني الإفريقي (ICA Africa)، مداخلةً أكد فيها على أهمية الجهود التي تبذلها شبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في تعزيز التعاون بين الفاعلين في المنطقة العربية وإفريقيا. وأشاد بالدور الذي تلعبه الشبكة في بناء جسور التواصل بين التعاونيات والمنظمات الداعمة على المستويين الإقليمي والدولي، معتبرًا أنها تمثل نموذجًا فاعلًا للتنسيق والعمل المشترك

كما دعا إلى مواصلة العمل المشترك بين التحالف التعاوني الإفريقي والشبكة لتطوير سياسات تعاونية قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة، وتعزيز تمثيل التعاونيات في المحافل الإقليمية والدولية.

Melvin Khabenje، مسؤول السياسات والمناصرة في التحالف التعاوني الإفريقي (ICA Africa)

كما قدّمت السيدة **Greta Campora**، ممثلة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، مداخلة أكدت فيها على التزام المنظمة بدعم الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني كأحد المسارات الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة. وأشارت إلى أن التعاونيات الزراعية تمثل أداة فعّالة في تمكين المزارعين الصغار والنساء الريفيات من الوصول إلى الأسواق والموارد وبناء قدراتهم الإنتاجية والتنظيمية.

كما ثمّنت جهود شبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في المنطقة العربية في تعزيز تبادل الخبرات وبناء القدرات، مؤكدةً استعداد المنظمة لمواصلة التعاون مع الشبكة لتطوير مبادرات مشتركة تدعم صمود النظم الغذائية المحلية وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

Greta Campora، ممثلة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)

الجلسة الأولى عنوان "الممارسات الفضلى للاقتصاد الاجتماعي والتعاوني"

انطلقت الجلسة الأولى من أعمال المؤتمر للإجابة على سؤال محوري: **كيف يمكن للتعاونيات في المنطقة أن تتجاوز تحديات الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وتبني نماذج قادرة على الاستمرار والتأثير؟**

أدارت الجلسة الدكتورة ليلى الرياحي، الباحثة في السياسات العمومية وعضو الهيئة الاستشارية لشبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني.

و شارك في الجلسة الفريق البحثي المعني بدراسة أفضل الممارسات في الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني، والذي ضم كلًّا من الدكتور رمزي العموري، الأمين العام للشبكة والباحث المساعد في الدراسة،الدك، والباحث المساعد في الدراسة،الأستاذة نور حسني، المدير التنفيذي للشبكة والباحث المساعد، والأستاذة عبير حرب، عضو مؤسسة غرين أورينت والباحث الميداني في الدراسة.

تناولت المداخلات عرضًا للتجارب الميدانية التي وثقتها الدراسة الإقليمية حول أفضل الممارسات في الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني، حيث تم استعراض التجارب في كل من تونس ومصر ولبنان

وخلال النقاش، تم تسليط الضوء على أبرز التحديات التي واجهها الباحثون خلال العمل الميداني، مثل صعوبة الوصول إلى البيانات، وتعقيدات الأطر القانونية، وضعف شبكات التعاون بين الفاعلين المحليين.

كما جرى استعراض تجارب تعاونيات نجحت في تجاوز الأزمات الاقتصادية والاجتماعية بفضل روح التضامن والابتكار، مع نقاش مفتوح حول قضايا التمويل، والإدارة الداخلية، والتوسع في الأسواق، والحفاظ على القيم التعاونية.

في اتجاة عقارب الساعة : ليلى الرياحي ، رمزي العموري ، نور حسني ، عبير حرب

الجلسة الحوارية الثانية: فجاءت بعنوان "نحو بناء بنية تحتية داعمة للممارسين في الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني"

أما الجلسة الحوارية الثانية، فجاءت لتجيب عن تساؤل محوري: **حول كيفية بناء بنية تحتية داعمة للممارسين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني، تُمكّنهم من الاستمرار والتطور في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة؟**

أدار الجلسة السيد **مازن الحلواني، عضو مؤسس في الشبكة ورئيس اللجنة الزراعية والبيئية**، بمشاركة عدد من الخبراء والممارسين البارزين. قدّم السيد **جلال جباري**، رئيس قسم تنمية اللوجستيك وتسويق المنتجات المحالية بوكالة التنمية الفلاحية، عرضًا حول برامج الوكالة لدعم التعاونيات وتمكينها من تطوير سلاسل القيمة.

في اتجاة عقارب الساعة :مازن الحلواني ، جلال جباري ، عبداللطيف مستكفي ، يحيى بكاري

كما شارك الدكتور **عبد اللطيف مستكفي**، منسق برنامج ماجستير العمل الاجتماعي وإدارة المؤسسات، بمداخلة تناولت أهمية البحث الأكاديمي في تطوير البنية التحتية المساندة للتعاونيات.

وبدوره، قدّم السيد **يحيى بكاري**، عضو مؤسس في الشبكةورئيس مجلس إدارة المؤسسة اليمنية للتنمية ، عرضًا حول أبرز التحديات التي تواجه بناء منظومات اقتصادية اجتماعية متماسكة في سياقات الأزمات والنزاعات.

ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثاني لشبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا2025

تم توقيع اتفاقية تعاون للعمل المشترك بين المؤسسة التعاونية اليمنية للتنمية من اليمن وجمعية غرين أورينت من لبنان.

وتأتي هذه المبادرة تحت رعاية ومباركة شبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في المنطقة، بهدف تعزيز التعاون الثنائي ودعم البناء المشترك بين الفاعلين في هذا القطاع.

جرت مراسم توقيع الاتفاقية بحضور **الأستاذ مازن الحلواني والأستاذة عبير** حرب عن جمعية غرين أورينت، **والأستاذ يحيى بكاري** عن المؤسسة التعاونية اليمنية، وقد تم التوقيع في مقر المؤتمر بغرفة التجارة والصناعة والخدمات في الدار البيضاء، المغرب.

في اتجاة عقارب الساعة :يحيى بكاري ، محمد عبدالحكيم ، مازن الحلواني ، عبير حرب

الجلسة الختامية للمؤتمر

الأستاذ زياد خالد – نائب رئيس مجلس إدراة شبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني

اختُتمت فعاليات المؤتمر بإعلان توصيات شبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني لعام 2025، التي قدّمها الأستاذ زياد خالد، نائب رئيس مجلس إدارة الشبكة ورئيس مجلس إدارة مركز بيروت للتنمية.

أكدت التوصيات على أهمية تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني، وضرورة تطوير نماذج التمويل والادخار التعاوني بما يتناسب مع احتياجات المجتمعات المحلية، إلى جانب توسيع فرص تبادل الخبرات والمعرفة بين الفاعلين في هذا المجال.

كما شدد المشاركون على الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه التعاونيات في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية على مستوى المنطقة، باعتبارها أحد أهم أدوات التمكين الاقتصادي والاجتماعي في السياقات المعاصرة.

توصيات المؤتمرالثاني "نحو منظومة متكاملة للاقتصاد الاجتماعي التعاوني" 2025

طموح كبير لبناء بيئة تمكينية داعمة وشاملة لهذا القطاع الحيوي

يدعو المؤتمر إلى وضع إطار قانوني موحد ومحفز للاقتصاد الاجتماعي والتعاوني، من خلال تحديث التشريعات الوطنية ومواءمتها مع المبادئ الدولية للتعاونيات، وبما يتناسب مع خصوصيات كل دولة، مع منح إعفاءات ومزايا تنافسية وضريبية تُعزز من قدرة هذا القطاع على النمو والاستدامة.

يدعو المؤتمر إلى تفعيل التنسيق والشراكات والنهج التشاركي من خلال تعزيز التعاون الوطني والإقليمي والدولي، وبناء شراكات فعالة بين القطاعات التعاونية والحكومية والخاصة، مع التأكيد على تبني نهج تشاركي دائم في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج بما يضمن التكامل والاستدامة.

يؤكد المؤتمر على أهمية إدماج الاستدامة البيئية والعدالة المناخية ضمن المشاريع والخطط التنموية للقطاع التعاوني، مع تحفيز التعاونيات على تبني ممارسات إنتاج واستهلاك مستدامة تسهم في خفض الانبعاثات الكربونية وتعزيز التحول نحو اقتصاد أخضر عادل.

يشدد المؤتمر على تعزيز الحوكمة الرشيدة والممارسات الفضلى داخل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني، بما يضمن الشفافية والمساءلة والفعالية في إدارة الموارد والعمليات، ويسهم في ترسيخ الثقة وتعزيز الأداء المؤسسي.

يوصي المؤتمر بـدعم وتمويل الابتكار التعاوني من خلال تأسيس صناديق تمويل تضامنية وادخار تعاوني لتمكين مبادرات الاقتصاد الاجتماعي عبر شروط تفضيلية وميسرة، خاصة للمبادرات الشبابية والنسائية والبيئية. كما يدعو إلى إنشاء "مختبرات التعاون والابتكار الاجتماعي" (Co-op Labs) لتوفير بيئة تجريبية تُسهم في تطوير نماذج أعمال تعاونية جديدة وابتكار حلول تكنولوجية تستجيب لتحديات القطاعين الاجتماعي والاقتصادي.

يؤكد المؤتمر على تعزيز الثقافة التعاونية والتعليم عبر إدماج مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في المناهج التعليمية بمختلف المراحل، والعمل على بناء شراكات فعالة مع المؤسسات التعليمية والجامعات من أجل إنشاء برامج ودراسات عليا متخصصة تُسهم في تأهيل كوادر قادرة على تطوير القطاع التعاوني واستدامته.

يدعو المؤتمر إلى دعم الرقمنة والتحول الرقمي والحوكمة الرقمية داخل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني بما يعزز الكفاءة التشغيلية ويفتح آفاقًا جديدة للوصول إلى أسواق أوسع وأكثر تنوعًا. كما يشجع على تبنّي مصادر الطاقة المتجددة في هذا القطاع، بما يسهم في خفض التكاليف البيئية وتعزيز الاستدامة الاقتصادية والمناخية.

يوصي المؤتمر بـتطوير آليات الرصد والتقييم من خلال إنشاء مرصد إقليمي متخصص لتتبع تطور الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني، وإصدار تقارير دورية تسلط الضوء على التقدم المحقق والتحديات القائمة، إلى جانب إطلاق جائزة سنوية للاعتراف بـ الممارسات النموذجية والمشاريع المُلهمة التي تسهم في تعزيز أثر القطاع وتوسيع نطاق تأثيره.

يؤكد المؤتمر على أهمية تمكين ودعم الكوادر البشرية العاملة في الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني من خلال برامج تدريب وبناء قدرات متخصصة ومستدامة، تُركز على تطوير المهارات القيادية والإدارية والفنية، بما يعزز كفاءة الأداء ويدعم استدامة المؤسسات التعاونية.

يشدد المؤتمر على إدماج قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في خطط التنمية الكبرى، من خلال تضمين أهداف ومؤشرات واضحة له ضمن الاستراتيجيات والخطط التنموية الوطنية والقطاعية، مع تخصيص نسبة من المشتريات العامة لصالح التعاونيات والمنشآت الاجتماعية كآلية دعم مستدامة تعزز مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مشاركة شبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منتدى الاستشارات الريفية العربي (AFRAS) – القاهرة – مصر

من بين خطوات الشبكة البارزة على الصعيد الإقليمي، أصبحت الشبكة عضوًا في منتدى الاستشارات الريفية العربي (AFRAS)، حيث شاركت في مؤتمرها السنوي الذي عُقِد في القاهرة بين 25 و27 فبراير 2025 تحت عنوان "تعزيز خدمات الاستشارات الريفية من أجل التحول الشامل.

في هذا المؤتمر، عُرض نموذج صندوق التمويل والادخار التعاوني كإحدى التجارب الرائدة لدعم صغار المزارعين على الصُعد الاجتماعية والاقتصادية، مع تسليط الضوء على دور الصندوق في تعزيز العملية الزراعية لديهم وتقوية قدراتهم في مواجهة الأزمات.

من خلال هذه المشاركة، لم تكتفِ الشبكة بالحضور فحسب، بل أسهمت بفعالية في النقاش الإقليمي حول آليات تمويل مستدامة للتعاونيات، مما يعكس حرصها على إبراز التجربة الميدانية للقطاع التعاوني ضمن منتديات صُنع القرار الإقليمي.في الريف العربي".

صندوق التمويل والادخار التعاوني كأحد النماذج تعزيز التنمية بالمجتمعات الريفية

المؤتمر الوزاري التعاوني الأفريقي الرابع عشر
والمنتدى الأول للسياسة التعاونية في أفريقيا (AMCCO)

شاركت شبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المؤتمر الوزاري التعاوني الأفريقي الرابع عشر الذي عُقد تحت عنوان "من الالتزام إلى العمل: الاستفادة من الشراكات العالمية والإقليمية والمحلية من أجل التنمية التعاونية المستدامة في أفريقيا"، وذلك في الفترة من 6 إلى 9 أكتوبر في فندق سفاري بارك، نيروبي – كينيا.

انضم إلى الوزراء وقادة الحكومات وقادة التعاونيات وشركاء التنمية وغيرهم من أصحاب المصلحة من جميع أنحاء أفريقيا وخارجها لحضور منتدى عالي التأثير مثل الشبكة رئيس مجلس إدارة الشبكة السيد محمد عبد الحكيم من اجل المشاركة في تشكل السياسات وتعزيز الشراكات الاستراتيجية والعمل من أجل النمو التعاوني المستدام

وخلال المؤتمر، الذي جمع وزراء، وقادة حكومات، وممثلين عن الحركات التعاونية وشركاء التنمية من مختلف دول أفريقيا وخارجها، تم توقيع بروتوكول تعاون بين شبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في الشرق الأوسط وشمال افريقيا والحلف التعاوني الأفريقي، يهدف إلى تعزيز التعاون المشترك في مجالات بناء القدرات، وتبادل الخبرات، ودعم التنمية التعاونية المستدامة في المنطقة.

في اتجاة عقارب الساعة : يحيى بكاري ، Melvin Khabenje , محمد عبد الحكيم ، سارة

مشاركة شبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في المؤتمر الدولي لتنسيق الحدائق – إسطنبول- تركيا

شاركت شبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المؤتمر الدولي حول التقنيات الحديثة لتنسيق الحدائق، والذي أُقيم ضمن فعاليات معرض **Landscape Istanbul Fair 2025** بتنظيم من مركز إسطنبول الدولي للمؤتمرات والمعارض بالتعاون مع جمعية مهندسي تنسيق الحدائق التركية، خلال الفترة من 9 إلى 11 أكتوبر 2025.

وقد مثّل **الشبكة في المؤتمر الخبير مازن الحلواني، عضو مجلس إدارة الشبكة ورئيس لجنة البيئة والزراعة**، حيث شارك في عدد من الورش والجلسات المتخصصة التي ناقشت سُبل تعزيز الحلول المستدامة في تصميم المساحات الخضراء والتكيف مع التغيرات المناخية، من خلال استخدام التقنيات الحديثة والطاقة النظيفة.

الاستاذ مازن الحلواني - جلسة عن تصميم المساحات الخضراء والتكيف مع التغيرات المناخية

وفي كلمته خلال إحدى الجلسات، أكد الحلواني أن الشبكة تعمل على تعزيز مفهوم الاقتصاد التضامني في المنطقة، وتطوير نماذج تعاون مبتكرة تُسهم في تحقيق التنمية المستدامة، مشيرًا إلى أهمية الربط بين التكنولوجيا والبيئة في مجالات الزراعة وتنسيق الحدائق لتحقيق تحول بيئي واقتصادي متوازن.

الاستاذ مازن الحلواني - جلسة عن استخدام التقنيات الحديثة والطاقة النظيفة

يُذكر أن **المؤتمر تزامن مع المعرض الدولي للطاقة النظيفة (GreenTech Istanbul Expo 2025)**، وشهد مشاركة واسعة من الخبراء والمؤسسات الدولية المعنية بالبيئة والطاقة المستدامة والتخطيط العمراني الأخضر.

The Social and Cooperative Economy
Network in the MENA Region

للتواصل

البريد الإلكتروني:

scen.mena@gmail.com

رقم الهاتف :

00201064938750 / 0021652260703